

## تأثير الإستثمار الأجنبي على قطاع السياحة في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 2000 – 2015).

إعداد:

أ. عثمان عبد اللطيف\*.

أ. حيمور مصطفى\*\*.

### ملخص الدراسة:

كغيرها من الإقتصاديات السائرة في طريق النمو تسعى الجزائر جاهدة إلى تنويع مصادر دخلها لتحقيق نهضة إقتصادية لذلك تم الاهتمام بمجال السياحة نظرا لما تزخر به الجزائر من مؤهلات تساعد على ذلك، ومن أبرز السياسات المنتهجة في ذلك استقطاب الاستثمار الأجنبي، ولكي يتحقق ذلك لابد من توفير بعض الامتيازات والضمانات لجذب هذا المستثمر، لذلك تعمل الجزائر على تحسين هذه الظروف، ولهذا جاءت هذه الدراسة لتبرز أثر الاستثمار الأجنبي على تطوير القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2015 بالاعتماد على دراسة قياسية من خلال بناء نموذج قياسي اقتصادي ثم تحليله من الناحية الإحصائية، الاقتصادية والقياسية ثم التنبؤ به مستقبلا.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي، قطاع السياحة، التنمية السياحية، الجزائر

### Abst :

As with other economies in the path of growth, Algeria is striving to diversify its sources of income to achieve economic renaissance. Therefore, the tourism sector has been given the attention given to Algeria's qualifications to assist it. One of the most prominent policies is attracting foreign investment. This study is intended to highlight the impact of foreign investment on the development of tourism sector in Algeria during the period from 2000 to 2015, based on a standard study by building a model And then analyze it in statistical, economic and standard terms and then forecast it in the future.

**Mots-clés:** investissement étranger, secteur du tourisme, le développement touristique l'Algérie.

\* أ. عثمان عبد اللطيف - أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية - جامعة مستغانم - otmane-abdellatif@hotmail.com

\*\* أ. حيمور مصطفى أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية - جامعة مستغانم - mostefahimour@gmail.com

## المقدمة:

يشكل الاستثمار الأجنبي في قطاع السياحة عاملا أساسيا في رفع القدرات الإنتاجية للاقتصاد وزيادة معدلات التشغيل، لذلك تسعى العديد من الدول خاصة دول العالم الثالث إلى تهيئة المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي ووضع خطط واستراتيجيات للنهوض بهذا القطاع بهدف تنويع مصادر الدخل والدخول في دائرة التطور الاقتصادي، و أمام حتمية التنويع الإقتصادي والبحث عن بدائل أخرى تخفف من التبعية للريع البترولي تعمل الجزائر جاهدة على توفير الإمتيازات والتحفيزات لإغراء المستثمرين في المجال السياحي خاصة وأنّ المشاريع السياحية من أكثر المشاريع جلبا لرؤوس الأموال سواءا تعلق الأمر بالمستثمرين المحليين أو الأجانب، هذا وتزخر الجزائر بمؤهلات طبيعية هائلة تساعدها على تطوير و ترقية القطاع السياحي، وعلى هذا الأساس نطرح الأشكال التالي:

ما هو تأثير الإستثمار الأجنبي على القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 و سنة 2015؟

وضمن هذه الإشكالية الرئيسية تنبثق مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع القطاع السياحي في الجزائر؟
- فيما تكمن الامتيازات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في مجال السياحي؟

## أهداف الدراسة:

تتمثل أهم أهداف الدراسة فيما يلي:

- تسليط الضوء على ظاهرة جذب الاستثمارات الأجنبية للجزائر.
- التعرف بالامتيازات التي تمنحها الجزائر للمستثمر الأجنبي.
- إبراز مختلف الأجهزة الجزائرية التي تسهر على تنظيم الاستثمارات الخارجية في الجزائر.
- إيجاد العلاقة القياسية بين الإستثمار الأجنبي وتطوير القطاع السياحي.

## المنهج المستخدم:

سيتم الإعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي حيث سنعمد على الأول في التعريف بالاستثمار وكذلك محدداته ومختلف المبادئ التي يتركز عليها، وكذا التطرق للقطاع السياحي، أما المنهج التحليلي من خلال تحليل نتائج الدراسة القياسية لمعطيات الدراسة عبر الفترة الزمنية 2000 إلى غاية 2015.

## هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة والوصول إلى الأهداف المرجوة تطرقنا في المحور الأول إلى عموميات حول الاستثمار الأجنبي والقطاع السياحي ودوره في تحسين مستوى القطاع، أما في المحور الثاني سنحاول القيام بدراسة قياسية لتأثير الإستثمار الأجنبي على قطاع السياحة في الجزائر وذلك باتباع خطوات منهج الإقتصاد القياسي الذي يهتم بالتقدير الكمي للعلاقات بين المتغيرات الإقتصادية حيث يعتمد على تصورات النظرية الإقتصادية التي تعكس العلاقات العامة لمتغيرات النموذج، و يهدف هذا المحور لمعرفة مدى تأثير الإستثمار الأجنبي على قطاع السياحة إضافة إلى تحديد الوزن النسبي لهذه الدراسة ومدى تأثيرها ببرنامج الإصلاح الإقتصادي معتمدين بذلك على النظرية الإقتصادية وذلك باستخدام الطرق القياسية والإحصائية التي تعتبر وسيلة وأداة هامة في هذه الدراسة وكذا العلاقة السببية بين مختلف المتغيريين، وفي هذا السياق يتم أولاً تحديد المتغير التابع المتمثل في السياحة والمتغير المستقل المتمثل في الإستثمار الأجنبي ثم صياغة النموذج وتقديره ثم الدراسة الإحصائية والاقتصادية والقياسية وأخيراً يتم محاولة التنبؤ بالنموذج وتحليل نتائج تقدير النموذج القياسي خلال الفترة 2000-2015

## أولاً: الإستثمار الأجنبي وتطوير السياحة

من خلال الدراسات السابقة ومختلف المؤلفين والباحثين لم يتم الإجماع على إعطاء مفهوم موحد وشامل للمصطلح الجديد القديم ولهذا اختلفت وجهات النظر حسب ما سيتم تناوله في هذا المحور في ما يلي:

### 1- مفهوم الإستثمار الأجنبي:

يعرف صندوق النقد الدولي الإستثمار الأجنبي على أنه نوع من أنواع الإستثمار الدولي الذي يعكس هدف الحصول كيان مقيم في إقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في إقتصاد آخر<sup>1</sup>، إذ انه يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أمواله في بلد آخر وذلك من أجل تحقيق أرباح وفوائد<sup>2</sup>، وهذا ما يتماشى مع فكرة تضحية الحاضر لتحسين المستقبل<sup>3</sup>، وهو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضاً إلى الإدارة والخبرة<sup>4</sup>، حيث تكون فيه الإستثمارات مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي وتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق بالدولة المضيفة<sup>5</sup>، وتكون هذه المشروعات على شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني سواء كان خاصاً أو عاماً يتم بموجبها تزويد الطرف الأول للطرف الثاني بمواد أولية أو منتجات نصف مصنعة يتم تجميعها لتصبح منتجاً نهائياً. وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الإستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الإستثمار للطرف الأجنبي<sup>6</sup>.

## 2- الامتيازات والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي:

أ- الامتيازات الممنوحة في ظل قوانين الإصلاحات: وهي تمثل مختلف الامتيازات التي تمنحها الجزائر للمستثمر سواء على مستوى النظام العام أو النظام الخاص وكذلك في الامتيازات الممنوحة في المناطق الحرة والتي سوف نتطرق إليها بالتفصيل في ما يلي:

### • الامتيازات حسب النظام العام:

هناك مجموعة من التدابير المشعة على الاستثمار في الجزائر من خلال تلك الامتيازات الجبائية والجمركية والاجتماعية وقد ورد تعداد هذه الامتيازات في المواد 17-18-19 من المرسوم التشريعي 93-12 الصادر 5 أكتوبر 1993 وهي تخص مرحلة الانجاز ومرحلة الاستغلال:

- **مرحلة الانجاز:** في هذه المرحلة يستفيد المستثمرون من امتيازات طيلة ثلاث سنوات، والتي يمكن تمديدتها بقرار من الوكالة وهذه الامتيازات هي<sup>7</sup>:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لجميع المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار؛

- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة تقدر بـ 5 بالمائة تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛

- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري؛

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار سواء أكانت مستوردة أو محلية؛

- تطبيق نسبة مخفضة تقدر بـ 3 بالمائة في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل في انجاز الاستثمار وإمكان السلع المذكورة في هذه المادة أن تكون محل تنازل أو تحويل طبقاً للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة - المادة 17 من المرسوم التشريعي 93-12 الصادر 5 أكتوبر 1993.

- **مرحلة الشروع في الاستغلال:** يستفيد المستثمر في هذه المرحلة من امتيازات أخرى نصت عليها المادتين 18 و 19 من نفس المرسوم وهي كالتالي:

- الإعفاء طيلة فترة أدائها سنتان وأقصاها خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزائي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري؛

- تطبيق نسبة منخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة في المقطع السابق؛

- الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباب العمل المقدرة بـ 7 بالمائة من رسم الأجور المدفوعة لجميع العمال؛

- تستفيد المشتريات من السوق المحلية المودعة لدى الجمارك الموجهة لتمويل المنتجات المعدة للتصدير من الإعفاء من الحقوق والرسوم؛

- تستفيد عملية الخدمات المرتبطة بالمشتريات المذكورة أعلاه من نفس الإعفاءات.

#### ب- الامتيازات الممنوحة حسب النظام الخاص:

لقد أولى المشرع الجزائري أهمية بالغة لهذا الموضوع من خلال المرسوم التشريعي 93-12 الصادر 5 أكتوبر 1993، وذلك في إطار تدعيم اقتصاد السوق والمتمثلة في المناطق الخاصة والمناطق الحرة.

- الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة: اعتبر المشرع المناطق الخاصة تلك المناطق المصنفة ضمن التنمية الجهوية إلى مناطق مطلوب ترقيتها كونها تعيش تخلفا اقتصاديا، ومناطق للتوسع الاقتصادي مكونة من فضاء جيو اقتصادي، حيث يستفيد المشروع من امتيازات خلال مرحلتين:

- **مرحلة الانجاز:** يستفيد المستثمر في هذه المرحلة تقريبا من نفس الامتيازات التي ذكرناها في مرحلة الإنجاز والتي تخص الاستثمار في النظام العام، بالإضافة إلى ذلك يستفيد المستثمر حسب المادة 21 الفقرة الرابعة من المرسوم التشريعي 93-12 الصادر 5 أكتوبر 1993 من تكفل الدولة جزئيا أو كلياً بالنفقات المترتبة عن أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لإنجاز الاستثمار بعد أن تقومها الوكالة حيث حدد المرسوم التنفيذي رقم 321/97، كيفية تكفل الدولة كلياً أو جزئياً بنفقات المنشآت القاعدية<sup>8</sup>.

- **مرحلة الشروع في الاستغلال:** هذه الامتيازات حسب المادة 22 من نفس المرسوم هي<sup>9</sup>:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزائي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري من 5- 10 سنوات من النظام الفعلي؛

- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها طيلة مدة أدناه 5 سنوات وأقصاها 10 سنوات؛

- تخفيض يقدر بـ 50 بالمائة من النسبة المحفظة للأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط المنصوص عليها في المقطع الأول؛

- في حالة التصدير، الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزائي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط؛

- يمنح الامتياز في المناطق الخاصة بالدينار الرمزي طوال المدة المذكورة لاستكمال إقامة مشروعه حسب المادة 05 من المرسوم التشريعي 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993<sup>10</sup>.

- في مرحلة انطلاق الاستغلال: يستفيد المستثمر في هذه المرحلة تقريبا من نفس الامتيازات :

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات وعلى الدخل الإجمالي للأرباح الموزعة ومن الدفع الجزائي ومن الرسم على النشاط المهني؛

- الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

ونلاحظ أن المشرع الجزائري بهذه الامتيازات يحاول التمهيد لأرضية ملائمة لاستقطاب الاستثمارات في الجزائر.

#### ● الامتيازات الممنوحة في المناطق الحرة:

إن المادة 25 قد نصت على أن الامتيازات الممنوحة في المناطق الحرة أكثر أهمية من الامتيازات الممنوحة في المناطق الأخرى بسبب نشاطها فتعفى من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والجمركي باستثناء تلك المحددة أدناه:

- الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة بالاستغلال مباشرة؛

- مساهمات الاشتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي حسب المادة 28 من نفس المرسوم؛

- تعفى عائدات رأس المال الموزعة الناتجة عن نشاطات اقتصادية تمارس في المناطق - الحرة من الضرائب؛

- يخضع العمال الأجانب لنظام الضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 20 بالمائة من مبلغ أجورهم.

#### ج- الضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر

#### ● عناصر القدرة الجاذبية لقانون الاستثمار ومبدأ المساواة في المعاملة:

ما يمكن ملاحظته فيما يخص الحوافز الجبائية والإعفاءات التي يمنحها قانون الاستثمارات الجزائري للمستثمرين الوطنيين والأجانب، أنها تضاوي نظريا في أهمية حجمها ودرجة انفتاحها أكثر القوانين الليبرالية، إلا أن التركيز على الجبائية التحفيزية ليس كافيا في حد ذاته لاجتذاب الاستثمارات فمدى نجاح أي قانون وفاعليته وكذا قدرته على الجذب متوقف في مجال الاستثمارات على عوامل المحيط المؤسساتي والاقتصادي وكذلك على الظروف والأوضاع السياسية والاجتماعية السائدة في أي بلد، كذلك يتوقف على النصوص التطبيقية التي تأتي بتوضيحات وتفصيل هامة وعديدة كقيلة بضمان انسجام واتساع النظام القانوني بأكمله الذي يحكم الاستثمارات. إذن فالتحفيزات الجبائية المتخذة لصالح الاستثمار الخاص الأجنبي ليست العامل الوحيد، فقد لوحظ أن بعض البلدان تعالي في منح المنافع المالية والمزايا الجبائية والجمركية اعتقاد منها أن ذلك كافي لجلب الكثير من المستثمرين إنما الشيء الأهم بالنسبة للمستثمر الأجنبي هو استقرار النظام القانوني للاستثمارات والضمانات

المؤسساتية المتمثلة في المحيط المؤسساتي المتطور والنظام المصرفي الملائم والمرن والتوجهات السياسية الكبرى وبالتالي السياسات الاقتصادية التي تتبناها السلطات العامة للبلاد والتي تدرجها في نصوص قانونية كفيلة بإدخال البلاد في اقتصاد السوق والعمل بآلياته وذلك برفع الصعوبات التي تعرقل العمل الحر والتلقائي لقانون السوق.

● **الضمانات المالية:** باعتبار أن المال عنصر أساسي من عناصر قيام الاستثمار فقد منحت ضمانات للمستثمرين تمثلت في:

- **حرية التحويل:** تتعلق حرية التحويل أساسا برأس المال وعوائده الأخرى المتعلقة بالاستثمار، فحسب المادة 12 من المرسوم التشريعي 93-12 إن تحويل رأس المال يقدم بعملة قابلة للتحويل، إذ لا بد وأن يكون هناك اعتماد من طرف البنك المركزي الجزائري، والتحويل يكون محدد قانونا بـ 60 يوما لينظر خلالها في طلبات التحويل<sup>11</sup>، أما العائدات فهي المبالغ المتولدة عن رأس المال بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - الأرباح الموزعة على الحصص والأسهم والسندات، كما يعطي للمستثمرين حرية استيراد المعدات والموارد اللازمة للمشروع والحصول على الأراضي الضرورية لقيامه سواء بالبيع أو الإيجار.

- **التعويض المالي عن الأضرار:**

يؤدي أي ضرر يصيب الاستثمار إلى تعويض المستثمر سواء أكان ذلك بفعل الطرف المتعاقد أو إحدى السلطات العامة أو المحلية، فمسؤولية الطرف المتعاقد - أي الدولة - عامة وشاملة، فهي تغطي كل الأضرار التي تصيب الاستثمار ويكون الضرر نتيجة للأسباب التالية:

- الإخلال بأي من الالتزامات المفروضة على عاتق الطرف المتعاقد؛

- عدم القيام بما يلزم تنفيذه سواء عن عمد أو إهمال؛

- التسبب في إحداث ضرر للمستثمر بمخالفة الأحكام القانونية؛

فتكون بذلك قيمة التعويض مساوية لما لحق بالمستثمر من ضرر تبعا لنوع الضرر ومقداره.

- **الضمانات القانونية:**

ذهب المشرع الجزائري في هذا المجال إلى أبعد ما يمكن الذهاب إليه بمنحه هذه الحماية التي تتمثل في المبادئ التالية:

- مبدأ المعاملة بالمثل: من خلال المادة 38 من المرسوم 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993<sup>12</sup>، فإنه يحظى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيون الجزائريون في الحقوق والالتزامات فيما يتصل بالاستثمار، فمن خلال هذه المادة نجد أن المشرع الجزائري قد كرس مبدأ المعاملة المنصفة والعادلة بين المستثمرين الجزائريين والأجانب من جهة وبين المستثمرين الأجانب والالتزامات من جهة أخرى، إلا

أن هذه المساواة في التعامل ستؤدي بدون شك إلى تفوق الشركات الأجنبية من الامتيازات الممنوحة والضمانات مادامت هي التي تتوفر على المؤهلات التقنية والمالية.

- مبدأ حماية المستثمرين من التغيرات المستقبلية: تنص المادة 39 من المرسوم 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993<sup>13</sup>، على أنه لا تطبق المراجعات والإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة، بمعنى هناك حماية للمستثمر من التغيرات التي قد تطرأ على التشريع الجزائري من إلغاء أو مراجعة أو تعديل في المستقبل. إلا ان هذه الحماية سوف تؤدي إلى تجميد القانون الجزائري المتعلق بالاستثمارات وتكون بذلك الدولة قد قيدت في مجال تدخلها التشريعي، مما ينتج عنه تقليص في سيادتها التشريعية. وهذا ما يطلق عليه في القانون الدولي العام بالتحديد الذاتي<sup>14</sup>.

- حالات التسخير: تنص المادة 40 من المرسوم التشريعي 93-12 على أنه لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع تسخير من طرف الإدارة ما عدا الحالات التي ينص عليها التشريع المعمول به، وعليه وكقاعدة عامة لا يجوز القيام بالتسخير استنادا للمواد 679 إلى 681 من القانون المدني الجزائري، و تنص المادة 679 ق.م: يتم الحصول على الأموال والخدمات لضمان سير المرافق العمومية باتفاق رضائي وفق الحالات والشروط المنصوص عليها في القانون، إلا أنه يمكن في الحالات الاستثنائية والاستعجالية، وضمانا لاستمرارية المرفق العمومي الحصول على الأموال والخدمات عن طريق الاستيلاء.

- الضمانات القضائية: طبقا لما تنص عليه المادة 41 من المرسوم التشريعي الصادر في 5 أكتوبر 1993، فإن أي نزاع ينشأ بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية المتعاقدة سواء أكان بفعل المستثمر أو نتيجة لإجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، فإن النزاع يطرح على المحاكم المختصة، والمقصود بالمحاكم المختصة هنا هي المحاكم الجزائرية بحيث تكون مختصة مبدئيا إلا إذا كانت هناك اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الجزائر وتعلق بالصلح والتحكيم. وكمثال على ذلك الاتفاقية الثنائية بين الجزائر وفرنسا حول تشجيع الاستثمارات<sup>15</sup>، حيث جاء في نص المادة الثامنة منها أن الخلاف أو النزاع يسوى حسب الحالتين التاليتين:

- التسوية بالتراضي بين الطرفين؛

- التسوية القضائية أو بالتحكيم الدولي، فإذا لم يسوى في مدة 6 أشهر يرفع النزاع إلى المحكمة الجزائرية أو أمام المركز الدولي لحل النزاعات المتعلقة بالإستثمار.

### 3- القطاع السياحي:

يتربع الإستثمار السياحي اليوم على مختلف الإستثمارات التي يركز عليها الأجنبي في الخارج أو في البلد نفسه لما لها من دور مهم في ميزان المدفوعات، خاصة في ظل إنخفاض أسعار البترول التي وضعت معظم الدول النامية أمام ضرورة حتمية للإستثمار في قطاعات أخرى غير المحروقات لمواجهة البيئة الخارجية وما يحيط بها في

الساحة الدولية، وتعود كلمة السياحة إلى " كلمة رحلة tour وهي كلمة مشتقة من اللاتينية torno، وقد استخدم هذا المفهوم tourisme لأول مرة سنة 1643 دلالة على السفر والتجوال، فهي بذلك مجموعة الظواهر والعلاقات الناتجة عن عمليات التفاعل بين السياح ومنشآت الأعمال والدول والمجتمعات المضيفة، وذلك بهدف إستضافة هؤلاء الزائرين، أما إصطلاحاً فهي تتعلق بدخول وإقامة الأجانب داخل وخارج منطقة معينة أو أي دولة ترتبط بهم إرتباطاً مباشراً<sup>16</sup>، وتعني " السفر والإقامة خارج مكان السكن الأصلي لمدة مؤقتة لأسباب متعددة كالترفيه والتعرف على العالم ودراسة اللغات<sup>17</sup>، كما تشمل السياحة مختلف النشاطات التي يقوم بها الأفراد الذين يغادرون أماكن إقامتهم الدائمة والمعتادة ويطعمون في أماكن أخرى لمدة متصلة لا تزيد على سنة إما للترفيه أو للعمل أو لأي أغراض أخرى<sup>18</sup>."

#### أ- أهمية السياحة:

يلعب القطاع السياحي دوراً مهماً في تنمية أي إقتصاد لأي بلد مهما كانت درجته تطوره وتشكل هذه الأهمية من عدة جوانب، إقتصادية كانت أو إجتماعية سياسية نوضحها في ما يلي<sup>19</sup>:

#### ● الأهمية الإقتصادية:

- تساهم السياحة بشكل كبير في خلق مناصب العمل سواء في القطاع نفسه أو ما يحتاجه من معدات يجب إنتاجها في مراكز ومصانع الإنتاج التي تتطلب التوظيف وخلق هذه المناصب؛
- تساهم السياحة في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية كإستثمارات الخاصة بالقطاع السياحي، أو المدفوعات السيادية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول، إضافة إلى ما يتم من تحويل للعملة؛
- تحسين ميزان المدفوعات من خلال حركة رؤوس الأموال؛

#### ● الأهمية الاجتماعية:

هناك علاقة طردية بين السياحة والتطور الإقتصادي فتحسين الجانب الاجتماعي من خلال تحسين المستوى المعيشي والعمل على تخفيض معدل البطالة من خلال مناصب العمل الموفرة.

أهمية السياحة من الناحية الثقافية:

فالسياحة اليوم تعتبر أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافة والعادات والتقاليد بين مختلف شرائح المجتمعات لكل دولة، فهي سبيل لخلق وتبادل المعارف والثقافات.

- الأهمية السياسية: تعتبر السياحة وسلة هامة لتقريب العلاقات بين الدول وكذا حل النزاعات والصراعات باندماج الشعوب وتعارفها.

ب- أنواع السياحة: تتجسد السياحة في عدة أشكال نذكر منها<sup>20</sup>:

- السياحة الترفيهية والإصطيفية: وهي رغبة يتمتع بها الزائر لمناطق مختلفة كالمناخ الجيد وجمال الطبيعة أو أسباب أخرى.
- السياحة الدينية: تحتم وتهدف لزيادة الأماكن الدينية المقدسة.
- سياحة المؤتمرات: تهدف إلى حضور المؤتمرات والندوات والاجتماعات العلمية والمهنية الاقتصادية أو السياسية.
- السياحة التاريخية: كالتوجه للأماكن التي شهدت أحداث معينة، سياحة الآثار والمعابد.
- سياحة التعلم والتدريب: حيث يهدف من وراء السفر الدراسة في الجامعات والمعاهد أو التبرص لدورات تعليمية أو تدريبية.
- السياحة الصحية: يتم انتقال الأشخاص إلى دول أخرى فيها أماكن عناية صحية و في الغالب تكون ذات مصادر طبيعية.

ثانيا: الدراسة القياسية لتأثير الإستثمار الأجنبي على قطاع السياحة في الجزائر في الفترة 2000 – 2015 :

سنحاول في هذا المحور بالدراسة القياسية لتأثير الإستثمار الأجنبي على قطاع السياحة في الجزائر و ذلك بإتباع خطوات منهج الاقتصاد القياسي الذي يهتم بالتقدير الكمي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية حيث يعتمد على تصورات النظرية الاقتصادية التي تعكس العلاقات العامة لمتغيرات النموذج ، و يهدف هذا المحور جانب تطبيقي لمعرفة ما مدى تأثير الإستثمار الأجنبي على قطاع السياحة إضافة إلى تحديد الوزن النسبي لهذه الدراسة ومدى تأثيرها ببرنامج الإصلاح الاقتصادي معتمدين بذلك على النظرية الاقتصادية و ذلك باستخدام الطرق القياسية و الإحصائية التي تعتبر وسيلة و أداة هامة في هذه الدراسة و كذا العلاقة السببية بين مختلف المتغيرين و في هذا السياق يتم أولا تحديد أو الكشف عن المتغير التابع المتمثل في السياحة و المتغير المستقل المتمثل في الإستثمار الأجنبي ثم صياغة النموذج وتقديره ثم الدراسة الإحصائية والاقتصادية والقياسية وأخيرا يتم محاولة التنبؤ بالنموذج و تحليل نتائج تقدير النموذج القياسي خلال الفترة 2000 \_ 2015 م.

أ- دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية :

قبل تقدير النموذج لابد من التأكد من إستقرارية السلسلة الزمنية ،إن السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها و ذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا أي السلسلة لا يوجد فيها إتجاه لا نحو الزيادة و لا نحو النقصان أما السلسلة غير المستقرة فإن المستوى المتوسط فيها يتغير باستمرار نحو الزيادة أو النقصان و هذا بيانيا أما إحصائيا فيوجد عدة اختبارات منها إختبار جذر الوحدة لديكي فولر، إختبار

فيلبس بيرون ، إختبار لجانق بوكس ، في هذه الدراسة نعتد على إختبار لجانق بوكس و الذي بدوره يعتمد على معاملات الإرتباط الذاتي وفق الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \rho_1 = \rho_2 = \rho_3 = \dots = \rho_k = 0 \\ H_1 : \exists \rho_k / \rho_k \neq 0 \end{cases}$$

حيث :

$H_0$  : تمثل فرضية العدم و تعني كل معاملات الارتباط الذاتي معدومة و بالتالي السلسلة مستقرة.

$H_1$  : تمثل الفرضية البديلة و تعني كل معاملات الارتباط الذاتي غير معدومة و بالتالي السلسلة غير مستقرة.

يتم اختبار هذه الفرضية وفق العلاقة التالية:

$$LB = n(n+2) \sum_{k=1}^k \frac{\bar{\rho}^2(k)}{n-k} \longrightarrow \chi_k^2$$

إذا كان  $LB > \chi_k^2$  نرفض  $H_0$  و نقبل  $H_1$  ، و منه السلسلة غير مستقرة .

إذا كان  $LB < \chi_k^2$  نقبل  $H_0$  و نرفض  $H_1$  ، و منه السلسلة مستقرة .

ب- دراسة إستقرارية سلسلة الإستثمار الأجنبي

الشكل رقم 1: إستقرارية سلسلة الإستثمار الأجنبي

Correlogram of IE

Date: 01/01/80 Time: 00:48 Sample: 2000 2015 Included observations: 16						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.683	0.683	8.9541	0.003
		2	0.537	0.133	14.888	0.001
		3	0.332	-0.147	17.326	0.001
		4	0.019	-0.393	17.334	0.002
		5	-0.175	-0.159	18.139	0.003
		6	-0.391	-0.202	22.542	0.001
		7	-0.418	0.133	28.129	0.000
		8	-0.447	-0.043	35.331	0.000
		9	-0.271	0.296	38.351	0.000
		10	-0.202	-0.209	40.311	0.000
		11	-0.181	-0.332	42.205	0.000
		12	-0.007	-0.042	42.209	0.000

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

من خلال شكل دالتي الارتباط الذاتي و الجزئي يتضح أن بعض المعاملات المحسوبة خارج المجال الثقة

$$\left[ \frac{1.96}{\sqrt{T}} \quad \frac{-1.96}{\sqrt{T}} \right]$$

ولإثبات هذا نستعمل اختبار Ijung-Box لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات الفجوات  $\rho \leq 12$

حيث توافق إحصائية الاختبار  $Q^*$  آخر قيمة في العمود Q-STAT في الشكل أعلاه .

نلاحظ أن  $Qstat = 42,209 > \chi_k^2 = 21,026$  ومنه نرفض  $H_0$  و نقبل  $H_1$  ، و بالتالي السلسلة غير مستقرة  
إزالة عدم الإستقرارية: لإزالة عدم الإستقرارية نستخدم طريقة الفروقات من الدرجة الأولى وفق العلاقة التالية :

$$\Delta^1 Y_t = Y_t - Y_{t-1}$$

الشكل رقم 2: إستقرارية سلسلة الإستثمار الأجنبي بعد الفروقات

Correlogram of D(IE)

Date: 01/01/80 Time: 00:18 Sample: 2000 2015 Included observations: 15						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	-0.116	-0.116	0.2433	0.622
		2	0.078	0.065	0.3616	0.835
		3	0.051	0.069	0.4177	0.937
		4	-0.190	-0.186	1.2531	0.869
		5	0.077	0.030	1.4034	0.924
		6	-0.194	-0.165	2.4745	0.871
		7	0.085	0.067	2.7028	0.911
		8	-0.285	-0.313	5.6525	0.686
		9	0.124	0.135	6.3011	0.709
		10	0.117	0.086	6.9973	0.726
		11	-0.189	-0.130	9.2768	0.596
		12	0.037	-0.189	9.3913	0.669

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

نلاحظ من خلال الشكل أن كل معاملات دالتي الإرتباط الذاتي و الجزئي داخل مجال الثقة .

نلاحظ أن :  $Qstat = 9,39 < \chi_k^2 = 21,026$  ومنه نرفض  $H_1$  و نقبل  $H_0$  ، و بالتالي السلسلة مستقرة .

ج- دراسة إستقرارية سلسلة قطاع السياحة :

الشكل رقم 3: إستقرارية سلسلة قطاع السياحة

Correlogram of ST

Date: 01/01/80 Time: 00:36 Sample: 2000 2015 Included observations: 16						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.643	0.643	7.9304	0.005
		2	0.348	-0.111	10.424	0.005
		3	0.210	0.056	11.401	0.010
		4	-0.135	-0.467	11.839	0.019
		5	-0.368	-0.126	15.377	0.009
		6	-0.301	0.140	17.991	0.006
		7	-0.258	0.031	20.117	0.005
		8	-0.237	-0.080	22.135	0.005
		9	-0.125	-0.146	22.777	0.007
		10	-0.080	-0.135	23.083	0.010
		11	-0.067	0.054	23.339	0.016
		12	-0.056	-0.064	23.562	0.023

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

من خلال شكل دالتي الإرتباط الذاتي و الجزئي يتضح أن بعض المعاملات المحسوبة خارج المجال الثقة

نلاحظ أن :  $Qstat = 23,56 > \chi_k^2 = 21,026$  ومنه نرفض  $H_0$  و نقبل  $H_1$  ، و بالتالي السلسلة غير مستقرة

إزالة عدم الإستقرارية : لإزالة عدم الإستقرارية نستخدم طريقة الفروقات من الدرجة الأولى وفق العلاقة التالية :

$$\Delta^1 Y_t = Y_t - Y_{t-1}$$

الشكل رقم 4: إستقرارية سلسلة قطاع السياحة بعد الفروقات

Correlogram of D(ST)

Date: 01/01/80 Time: 00:54 Sample: 2000 2015 Included observations: 15					
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.133	-0.133	0.3222	0.570
		2 -0.281	-0.304	1.8720	0.392
		3 0.345	0.287	4.3975	0.222
		4 -0.127	-0.160	4.7711	0.312
		5 -0.124	0.035	5.1642	0.396
		6 -0.080	-0.328	5.3474	0.500
		7 -0.069	-0.022	5.4985	0.599
		8 0.042	-0.106	5.5619	0.696
		9 -0.021	0.087	5.5810	0.781
		10 -0.053	-0.134	5.7228	0.838
		11 -0.005	-0.050	5.7245	0.891
		12 0.002	-0.153	5.7248	0.929

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

نلاحظ من خلال الشكل أن كل معاملات دالتي الارتباط الذاتي و الجزئي داخل مجال الثقة .

نلاحظ أن :  $Qstat = 5,72 < \chi_k^2 = 21,026$  ومنه نرفض  $H_1$  و نقبل  $H_0$  ، و بالتالي السلسلة مستقرة .

د- صياغة النموذج القياسي:

إن صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج و قبل التعرف على الشكل الرياضي للدالة المراد دراستها نشير في البداية إلى رموز المتغيرات المستعملة في الدراسة و هي كالتالي:

المتغير التابع: يتمثل في قطاع السياحة و يرمز له بالرمز **ST**

المتغير المستقل: يتمثل في الإستثمار الأجنبي و يرمز له بالرمز **IE**

الشكل الرياضي للنموذج المتمثل في الدالة التالية :

$$ST = f(IE)$$

من أجل دراسة هذه الدالة و تغييراتها نقوم باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط الذي يساعدنا في

تقدير النموذج القياسي والصيغة الرياضية للنموذج المراد دراسته هي كالتالي:

$$ST_t = \beta_0 + \beta_1 IE_t + \varepsilon_t$$

$\varepsilon$  : يمثل المتغير العشوائي أو حد الخطأ الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على قطاع السياحة

و التي لم ندرجها في النموذج.

الجدول رقم 1: نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: ST  
Method: Least Squares  
Date: 01/01/80 Time: 00:08  
Sample: 2000 2015  
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IE	0.123918	0.036300	3.413675	0.0042
C	81.70766	62.83297	1.300395	0.2145
R-squared	0.454259	Mean dependent var		279.8750
Adjusted R-squared	0.415277	S.D. dependent var		125.7685
S.E. of regression	96.17162	Akaike info criterion		12.08661
Sum squared resid	129485.7	Schwarz criterion		12.18319
Log likelihood	-94.69291	Hannan-Quinn criter.		12.09156
F-statistic	11.65318	Durbin-Watson stat		1.230537
Prob(F-statistic)	0.004197			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

من خلال نتائج مخرجات Eviews تكتب الصيغة النهائية للنموذج كما يلي :

$$\widehat{ST}_t = 81,707 + 0,123 IE_t$$

$$t_c : (1,300) (3,413)$$

$$\delta_{\beta_i} : (62,832) (0,036)$$

$$\sum \varepsilon_i^2 = 129485,7 \quad R^2 = 0,4542 \quad \overline{R^2} = 0,4152$$

$$Dw = 1,23 \quad F_c = 11,653 \quad n = 16$$

هـ- الدراسة الإحصائية و الاقتصادية للنموذج المقدر

- اختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة : لإجراء هذا الاختبار تستخدم إحصائية ستيودنت و ذلك لتقييم معنوية معالم النموذج و لإجراء هذا الاختبار نقوم بمقارنة إحصاءة ستيودنت المحسوبة مع الجدولية عند مستوى معنوية 5 % وفقا للفرضية التالية :

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : \beta_i = 0 \\ H_1 : \beta_i \neq 0 \end{array} \right.$$

تمثل فرضية العدم و تعني المعلمة ليس لها معنوية إحصائية  
تمثل الفرضية البديلة و تعني المعلمة لها معنوية إحصائية

إذا كانت:  $|t_{cal}| < t_{tab}$  نرفض  $H_0$  و نقبل  $H_1$  ، و منه  $\beta_i$  لها معنوية إحصائية و العكس صحيح .

الجدول رقم 2: معنوية كل معلمة في النموذج

المقدرات	المعاملات	$T_{cal}$	$T_{tab}$	prob
الثابت	$\beta_0$	1,300	2,145	0,214
IE	$\beta_1$	3,413	2,145	0,004

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على المعلومات السابقة

من خلال الجدول نلاحظ أن:  $t_{tab} < |t_{cal}|$  و بالتالي نرفض  $H_0$  و نقبل  $H_1$  ، و منه  $\beta_1$  لها معنوية إحصائية أي أن الاستثمار الأجنبي له تأثير على قطاع السياحة .

• اختبار المعنوية الإجمالية للنموذج :

لاختبار المعنوية الإجمالية للنموذج يستخدم اختبار Fisher ، وفقا للفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_k & \text{النموذج ليس له معنوية كلية} \\ H_1 : \exists \beta_i / \beta_i \neq 0 \quad i = 0,1,2, \dots, k & \text{النموذج له معنوية كلية} \end{cases}$$

إذا كان :  $F_{tab} < F_{cal}$  نرفض  $H_0$  و نقبل  $H_1$  و بالتالي النموذج له معنوية كلية أو يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع ، و العكس صحيح .

لدينا إحصائية فيشر المحسوبة من خلال جدول نتائج مخرجات Eviews :  $11,653 = F_{cal}$

أما إحصائية فيشر الجدولة عند مستوى معنوية 5 % هي كمايلي :

$$F_{(1,14)}^{0,05} = 4,60$$

بما أن :  $F_{tab} < F_{cal}$  فإننا نرفض  $H_0$  و نقبل  $H_1$  و بالتالي النموذج له معنوية إجمالية .

• قياس القدرة التفسيرية للنموذج :

$R^2 = 0,4542$  : تدل قيمة معامل التحديد على أن نموذج الانحدار المقترح يمثل العلاقة محل الدراسة تمثيلا مقبولا ، حيث أن 45,42% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع قطاع السياحة ST هي مشروحة من طرف المتغير الإستثمار الأجنبي IE ، أما 54,58 % تبقى لعوامل غير مشخصة يمثلها المتغير العشوائي .

إشارة المعلمة IE موجبة و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين المتغير التابع ST و المتغير IE ، و هذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية حيث أنه إذا زاد IE بوحدة واحدة فإن ST يزيد بـ 0,123 وحدة .

• التحليل القياسي للنموذج: بعد دراسة النموذج من الناحية الإحصائية و الاقتصادية، سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه و تطابقه مع الفرضيات الخاصة به.

- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء : للكشف عن وجود أو عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء  
نستخدم اختبار **Breusch-Pagan-Godfrey** حيث يسمح هذه الإختبار باختبار الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \rho_i = 0 \\ H_1 : \rho_i \neq 0 \quad (\rho < 0 \text{ ou } \rho > 0) \end{cases}$$

$H_0$  : تمثل فرضية العدم وتنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

$H_1$  : تمثل الفرضية البديلة و تنص على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

الجدول رقم 3: نتائج اختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.297038	Prob. F(2,12)	0.3090
Obs*R-squared	2.843977	Square(2)	0.2412

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

حسب الجدول فإن إحصاءة  $LM$  المحسوبة هي :

$$LM = n \cdot R^2 \Rightarrow LM = 2,843$$

نقارنها مع إحصائية  $\chi^2_{(0.05; 2)}$  الجدولية التالية :

$$\chi^2_{(0.05; 2)} = 5,991$$

نلاحظ أن :  $LM > \chi^2_{(0.05; 2)}$  و منه نرفض  $H_0$  و نقبل  $H_1$  و بالتالي لا يوجد مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء .

- إختبار تجانس تباين الأخطاء : سيتم إعتقاد إختبار وايت white للكشف إذا كان هناك تجانس أو عدم تجانس الأخطاء ، و الذي يعتمد على وجود علاقة بين مربع البواقي  $u_t^2$  و المتغير المستقل .  
ونقوم بإختبار الفرضية التالية :

$$H_0 : \beta_0 = \alpha_1 = \beta_1 = \dots = \alpha_k = \beta_k = 0$$

$H_0$  : تمثل فرضية العدم و تنص على تجانس تباين الأخطاء.

الجدول رقم 4: نتائج اختبار White

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.168531	Prob. F(2,13)	0.8467
		Prob. Chi-	
Obs*R-squared	0.404361	Square(2)	0.8169
Scaled explained		Prob. Chi-	
SS	0.612659	Square(2)	0.7361

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

لدينا :

$$F_c = 0,168$$

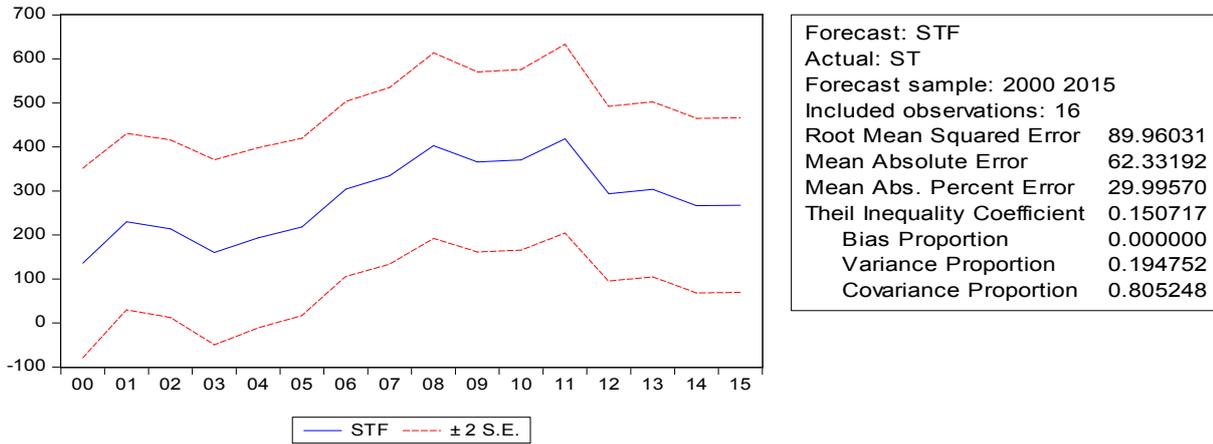
أما إحصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5 % هي كمايلي :

$$F_{(1,14)}^{0,05} = 4,60$$

نلاحظ أن:  $F_{tab} > F_{cal}$  و منه نقبل فرضية العدم  $H_0$  و بالتالي يوجد تجانس تباين الأخطاء.

- اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ : يمكن إختبار مدى مقدرة النموذج على التنبؤ باستخدام معيار معامل عدم التساوي لثايل كما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم 5: نتائج اختبار THEIL



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

من خلال الشكل نلاحظ أن النموذج المقدر له مقدرة تنبؤية مقبولة و هذا من خلال معامل ثايل حيث أن قيمته صغيرة  $U_e = 0,15$  ، ما يفسر على أن النموذج له مقدرة تنبؤية بقطاع السياحة تكون مقبولة .

## الخاتمة:

لقد بينت هذه الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي على قطاع السياحة في الجزائر في الفترة 2000 – 2015 باستخدام الطرق و الأساليب الكمية و منهاج الاقتصاد القياسي مدى تأثر قطاع السياحة بالاستثمار الأجنبي في الجزائر حيث توصلت هذه الدراسة إلى:

- المعنوية الإحصائية لمعلمة الاستثمار و المعنوية الكلية للنموذج ؛
  - القدرة التفسيرية للنموذج المقدر ب 45%؛
  - توافق إشارة المعلمة للنظرية الاقتصادية؛
  - عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي؛
  - تجانس تباين البواقي؛
  - مقدرة على التنبؤ مقبولة للنموذج؛
- وبناءً على هذا يمكن إضافة مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساهم في تحسين القطاع السياحي الجزائري نوجزها في ما يلي:

- الاهتمام بتحسين صورة القطاع السياحي الجزائرية لجذب أكثر عدد ممكن من السياح الأجانب؛
- التركيز على توفير بيئة و مناخ استثماري في القطاع السياحي لجذب المستثمرين من مختلف الدول الخارجية؛
- على الدولة الجزائرية توفير الأمن الشامل وتحسين الصورة الأمنية كغيرها من الدول خاصة ما مرت به الجزائر خلال السنوات الماضية؛
- تشجيع الإستثمار في القطاع السياحي سواء المحلي أو الخارجي؛
- نشر الثقافة و توعية كافة شرائح المجتمع على أهمية القطاع السياحي لتحقيق التنمية الاقتصادية كعامل مساعد للقطاعات الأخرى و بديل تنموي لتنويع الاقتصادي الجزائري.

## الإحالات المراجع:

- <sup>1</sup> صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة، 1993، ص 07.
- <sup>2</sup> طاهر موسى عطية، أساسيات الأعمال الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، 2000، ص 169.
- <sup>3</sup> Miloud Boubaker, Investissement et stratégies de développements, 1998, p3.
- <sup>4</sup> عبد السلام أبو قحف ، نظريات و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص 13.
- <sup>5</sup> عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات أعمال والاستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ط1، 2001، ص 486.
- <sup>6</sup> عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع، مصر، 1998، ص، ص: 242-245.
- <sup>7</sup> عليوش قريوع كمال، قانون الاستثمار في الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1999، ص، ص: 59-60

- <sup>8</sup> المرسوم التنفيذي رقم 321/97 الصادر في 24 أوت 1997، ويحدد كيفية تكفل الدولة آليا أو جزئيا بنفقات المنشآت القاعدية المرتبطة بإنجاز الاستثمارات الواقعة في المناطق الخاصة، الجريدة الرسمية العدد 57.
- <sup>9</sup> المادة 20 من المرسوم التشريعي 93-12 الصادر 5 أكتوبر 1993، والمادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 321 /97 الصادر في 24 أوت 1997.
- <sup>10</sup> المرسوم التشريعي 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمارات، الجريدة الرسمية العدد 64.
- <sup>11</sup> عليوش قربوع كمال، مرجع سبق ذكره، ص 63.
- <sup>12</sup> عليوش قربوع كمال، مرجع سبق ذكره، ص 64.
- <sup>13</sup> المرسوم التشريعي 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمارات، الجريدة الرسمية العدد 64.
- <sup>14</sup> القانون 93-12 المؤرخ في 10/05/1933 المرجع السابق.
- <sup>15</sup> الاتفاقية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 01/93 المؤرخ في 02 جانفي 1994 المتضمن المصادقة على الاتفاقية المبرمة بين الجزائر وفرنسا فيما يخص التشجيع والحماية المتبادلة فيما يتعلق بالاستثمار، ج ر عدد 1 لسنة 1994.
- <sup>16</sup> فريد كورتل وآخرون، السياحة الحموية في ولاية قلمة بين المتعة والعلاج وسبل الدعم، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول التسويق السياحي وتتمين صورة الجزائر، ص 2.
- <sup>17</sup> فيصل شياد، " تنمية السياحة العربية البينية العقبات والحلول"، مجلة رؤى استراتيجية، أبريل 2014، ص 51.
- <sup>18</sup> نبيل دبور، " مشاكل وآفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي مع إشارة خاصة إلى السياحة البيئية"، مجلة التعاون الإقتصادي بين الدول الإسلامية، 2004، ص 4.
- <sup>19</sup> بن رجم محمد خميسي، الإستثمار في السياحة ودوره في التنمية المستدامة بالجزائر"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول" التسويق السياحي وتتمين صورة الجزائر، جامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، يومي 6 و 7 نوفمبر 2013، ص، ص: 3-4.
- <sup>20</sup> هويدي عبد الجليل، " العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 09 ديسمبر 2014، ص ( 211-225).